

دراسة تعارض أدوار المرأة الأسرية والإجتماعية و تقديم أنموذج ملائم للحياة الأسرية للمرأة العاملة

محمد تقى كرمى / فيروزه كرمى

المقتطف

إن مسيرة عمل المرأة خارج البيئـة الأسرية اتخذت منحى تصاعديا خلال الزمن المعاصر فى حين لم تُعف المرأة عن القيام بواجباتها ومسؤولياتها التقليدية كربة بيت وزوجة وأم وغيرهن بحيث أصبحت كافة هذه المسؤوليات فى داخل البيت وخارجه تنتقل كاهلها. وإن الإضطلاع بكلى قسمى الأدوار الأسرية والمهنية بشكل متزامن يؤدى بالنتيجة إلى تعارض هذه الأدوار مع بعضها البعض مما يخلف آثار وتبعات سيئة. فلهذا من الضرورى إتخاذ بعض الحلول للحد من هذه التعارضات والمشاكل الناتجة عنها؛ حلول ووصفات تتلائم وتتناسق مع الثقافة الأصيلة للمجتمع. ولهذا فان تحديد أطر منطقية بصورة علمية تنطبق على المعايير الدينية والعرفية مهم للغاية بحيث تكون هذه الأطر أساس ومرجع لعمل المجتمع الإسلامى. إن هذا المقال ضمن دراسة الجوانب المختلفة لظاهرة عمل المرأة وطرح حلول ملائمة مستخلصة من نتائج مجموعة من الأبحاث والدراسات المنجزة فى هذا المجال ومراجعة النصوص الدينية الموثقة يقدم نظرية واضحة كنموذج ملائم للحياة الأسرية والمهنية للمرأة على أساس الفكر الدينى.

المفردات الاساسيه

عمل المرأة، الدور الأسرى، الدور المهنى، تعارض الأدوار، نموذج للعمل

شرط الانجاب او عدمه فى الزواج

محمدعلى حجازى/ فاطمه بداغى

المقتطف

احد اهم اثار الزواج تكوين الاسره وانجاب الاولاد. ومما لاشك فيه فان انجاب الاولاد من الامور الطبيعىه ومن اقدم دلائل الزواج، اما اليوم فان عدم الانجاب او تاخيريه يعتبر احد المشاكل الاجتماعيه والاسريه. ان موضوع الخوف من الخلافات الزوجيه او مراعاة مصالح البلد الاسلامى بحاجه الى دراسه دقيقه لها. وفى هذا المقال تمت دراسة اهمية الانجاب وعدمه فى العلاقات الزوجيه الخاصه وتبين موارد جوازه وعدمه او تعيينه كشرط فى عقد الزواج وحقوق كل من الزوجين عند عدم الاتفاق على الانجاب او عقم احد الزوجين او استعمال موانع الانجاب عند عدم موافقة الزوج. دراسة اهمية الانجاب فى مستقبل المجتمع الاسلامى وضرورة حمايه الاسر والدوله له فهو بحاجه الى تحليل ابعاده السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه وهو خارج اطار هذا المقال.

المفردات الاساسيه

الانجاب، عدم الانجاب، شرط استيلاء، شرط ضمن العقد

مسؤولية الحكومه الإسلامية فى الحجاب وفقا لادله امر بالمعروف والنهى عن المنكر

فاطمه فلاح نفتى

المقتطف

الأمر بالمعروف ونهى عن المنكر واجبان موكدان كفائيان اللذان يوثران على مجال الحياة الاجتماعية الإنسان تأثيرا واسعاعيقا. بناء على هذه الأدلة، كل واحد حسب قدرته يلزم عليه ان يقيم الواجبات و يمنع من وقوع المحرمات. ولا المخصصة لجماعة معينة و القرآن و الاحاديث خاطب كل من الاشخاص و الدوله الاسلاميه . فى مجال الحجاب يمكن ان يكون هذه الادله افضل ادله على مسؤوليه الحكومه. فى هذه المقاله و فى خلال الدراسه عن مصطلح "المعروف و المنكر" و تطبيقه على هذا الموضوع، يبحث عن شرائط هذه الفريضه و مراتبها فى ما يتعلق بالدوله الاسلاميه التى يبين لنا سعه المسؤوليه فى مجالات الثقافيه و الجنائيه.

المفردات الاساسيه

المسؤوليه ، الدوله الاسلاميه، الحجاب، الامر بالمعروف و النهى عن المنكر

الأرضيات التشريعية و التنفيذيه للتأمين الاجتماعى للنساء البدون كفيل و ذات كفيل السىء

سيد ابوالقاسم نقيبى / مهديه محمدتقىزاده

المقتطف

عديد من المسائل و المشاكل الإقتصادية، الثقافيه و الإجتماعيه، اللتى تهدد حيات النساء البدون كفيل و النساء ذات كفيل السىء، بسبب عدم وجود الزوج او ضعف ادائه؛ من ما يقلل من مشاكلهنّ و يبعث التفاؤل الأكثر لهنّ، هو تأمين الحيات و المستقبل المشرق لهنّ و من واجبات أى دوله، توفير حد الأدنى من هذه الإمكانيات. أيضا ما يثير قلق نظام الجمهوريه الإسلاميه هو التأمين الاجتماعى للنساء البدون كفيل و النساء ذات الكفيل السىء مع لحاظ المكانه الخاصه للمرأة فى التعاليم الاسلاميه الغنيه و الثقافه الايرانيه من جانب و أهميه إنجازهن لرساله الامومه الخطيره فى تربيته جيل المستقبل للبلد من جانب آخر. مع هذا الوصف، سعى فى هذا التحقيق، أن تجرى دراسه على آخر ما توصلت إليها البنيه التشريعيه وأداء المؤسسات الإجراييه للتأمين الاجتماعى للنساء البدون كفيل و النساء ذات الكفيل السىء. اسلوب التحقيق المكتبى و الإسنادى، يكون باتجاه تحليلى-توصيفى و استنتاجى و معطيات التحقيق أبرمت على دراسه ما يجب و إمكانيه دعم التأمين الاجتماعى فى ايران، بما ان التأمين الاجتماعى لهذه الشريعه من النساء، تكون لها الأسبقيه فى سنّ القوانين الإستراتيجيه للبلد لكن سائر القوانين و أيضا المؤسسات الإجرائيه، لم تلبى ما أخذ بنظر الإعتبار فى سنّ القوانين الإستراتيجيه و لأجل الإيجاد التأمين لهذه الشريعه من النساء، يقتضى تغيير نظم الراعيه الى تأمين اجتماعى و تأسيس موسسه راعيه و واسعه تعرض الخدمات الإجتماعيه للتأمين فى البلاد.

المفردات الاساسيه

النساء بدون كفيل، ذات الكفيل السىء، التأمين الاجتماعى، القوانين و الإجراءات، التسهيلات

دراسه فقهيه - حقوقيه لظاهرة نشوز الزوجين ومحل الضرب في مواجهتها

طوبى شاكري گليپايگاني / راحله كاردواني / مهدي وكيلي

المقتطف

استعمل القرآن الكريم كلمة النشوز في الخلافات الزوجيه وهي من الكلمات المهمة، وفي اصطلاح فقه الاماميه مبني على الحقوق الموضوعه، مما يعني خروج الزوج او الزوجه عن اداء حق او الحقوق الزوجيه المترتبه عليهما. تعرض القرآن الكريم في آيتين منه ١٢٨ و ٣٤ من سورة النساء المباركه الى مسالة نشوز اى منهما وطريق مواجهته او رفعه. كان موضوع الضرب والذي يعتبر احد الخطوات لمواجهه نشوز الزوجه وبتصريح القرآن الكريم، كفيته، شروطه، آلة الضرب كلها موضوعات موارد بحث واختلاف ايضا بين الفقهاء المتقدمين منهم والمتأخرين. وكذلك وبرأى اغلب الفقهاء فان ضرب الزوج في حالة النشوز جائز رغم عدم وجود نص بذلك. اما مكان وشروط ضرب الزوج والزوجه في مواجهه النشوز ففيه تفاوت، وفي هذا التحقيق وبالاعتماد على الطريقة الاسنادية، والمكتبية، تم تدقيق وتحقيق ذلك. وفي هذا المجال وبعد تبين مفهوم النشوز في نظر اللغويون وفي اصطلاح اغلب فقهاء الاماميه و الحقوق الموضوعه، وارضية نشوز الزوج والزوجه بعنوانها مجموعة موارد تم تبينها بتحققها يتحقق النشوز. واخيرا تم شرح مكانة الضرب في مواجهه نشوز الزوج و الزوجه بالفقه الامامي والحقوق الموضوعه. وبالنتيجة فأن تعريف ومختصات النشوز ومكانة الضرب لمواجهه النشوز في الاسرة في الحقوق الموضوعه، فيه نواقص وابهامات حقيقه وله اثار غير مرغوب فيها عند المسأله بالتضاء العادل في موارد الاختلافات الاسريه. ولذى يجب رفع هذه النواقص والابهامات وحسب راي فقهاء الامامية والتوجه الى مقتضيات الحفاظ على البناء الاسرى والعلاقه الزوجيه المطلوبه في المجتمع الايراني الحالي، وهذا التحقيق من اجل هذه الغايه وقدم طرقا لتحقيق ذلك .

المفردات الاساسيه

نشوز الزوجه، نشوز الزوج، الضرب، التأديب، تعزيز، فقه الامامية، الحقوق الموضوعه

تحليل الحكميه فى الاختلافات العائليه معَ لحاظ قوانين الاسره سنه ١٤٣٤

محمود جلالى / منيره خدادادپور

المقتطف

الاسره هى اساسُ الركين و المركز الرئيسى لارتقاء و تعالى الافراد. مع هذا يمكن فى بعض الظروف ان تصاب الاسره الى تعارضات و اختلافات بين الزوجين. فى هذه الموارد علينا ان نسعى و نحاول فى حل الاختلافات و فصلها على حد طاقتنا و قدرتنا على حد ان لا يفسد الاسره و لا يلطم مكانها الرفيع و قوانينها الاخلاقيه. الاعتماد على القوانين الحقوقيه فى حل الاختلافات بنفسه و ارجاعها الى المحاكم و مدارستها فيها ليس كافيا لتكريم الاسره و كيانها. نحن فى هذا المقال نريد ان نتكلم عن طرق و قوانين اخرى فى حل و فصل اختلافات الاسره. بحيث لاتصاب الاسره و لاتفسد شئوناتها و قواعدها الاخلاقيه. يبدو ان ارجاع الاختلاف الى الحكميه مع ما جاء من الشرائط فى القرآن الكريم فى سوره النساء يستطيع ان يحفظ شان الاسره و كرامتها قبل ان تشد الاختلاف فيها مع الاصلاحات فى القواعد العائليه و على الاتكاء بالقوانين العائليه سنه ١٤٣٤ ننقد بعض الاحكام حول الحكميه فى المنازعات العائليه و هذه الاحكام فى بعض الموارد لاتناسب الشرائع القرآنيه مناسبه تامه.

المفردات الاساسيه

الحكميه، حقوق الاسره، حلّ و فصل الاختلافات العائليه، قانون حمايه العائله.